

يقوم منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية بتنظيم عدد من المؤتمرات وورش العمل حول عدد من موضوعات الإصلاح في مصر والعالم العربي وقد انبثق عن المؤتمر الثالث للإصلاح العربي تأسيس التحالف المصري للشفافية "أمل"، الذي يضم عدد من المهتمين بقضايا الشفافية ومكافحة الفساد.

وينظم التحالف المصري للشفافية "أمل" ومنتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية ورشة عمل يوم الاثنين الموافق ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ حول حرية تداول المعلومات ومحاربة الفساد في قطاع الصحة، على اعتبار أن قطاع الصحة من القطاعات الجوهرية بالنسبة إلى حياة ملايين البشر وخاصة بالنسبة للفقراء، وهما من الموضوعات التي يهتم بها منتدى الإصلاح العربي.

و يشارك في هذه الورشة المجلس القومي لحقوق الإنسان لاهتمامه بهذه القضية و الدعوة إليها و يشارك في الورشة ممثلين عن وزارة الصحة، التأمين الصحي، قطاع صناعة الدواء، وزارة الاستثمار، المجتمع المدني، أكاديميين وأعضاء من الهيئات التشريعية والقطاع الخاص، الصحافة والأعلام، وممثلين عن الشباب من العاملين في هذه القطاعات.

و يهدف التحالف إلى دراسة الفساد كظاهرة تتعدد جوانبها و تشخيصها السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، والقانوني. وذلك لأنه من الصعب اختزال ظاهرة الفساد في عامل بعينه أو حتى مجموعة عوامل بعينها، وقد يبدو العامل السياسي أكثر بروزاً وإثارة للانتباه ولكنه ليس العامل الوحيد بالتأكيد. ومع ذلك يمكن القول أن ثمة عوامل ينبغي أخذها في الاعتبار، وهي عوامل أفصحت عنها، بصورة أو بأخرى، بعض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أن الفساد جريمة يعاقب عليها في كل تشريعات العالم أيضاً كانت صورتها: رشوة، أم اختلاس، أم استغلال نفوذ... إلخ. وهي بذلك جريمة كان يمكن النظر إليها شأن كل جريمة أخرى في ظل ثنائية الخير والشره.. الجريمة والعقاب، إلا أن خطورة الممارسات الآن توضح أن الفساد قد تجاوز مفهوم الجريمة ليصبح ظاهرة وخيمة الدلالات والنتائج، وربما ذات

آثار مدمرة على كثير من البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، وهو الأمر الذي يستوجب النظر للفساد بأكثر قدر من القلق والاهتمام والمواجهة. ولعل خطورة الفساد تتجلى بوضوح شديد على الأصدمة القانونية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التالية:

١- الصعيد القانوني: تستمد ظاهرة الفساد خطورتها من عاملين هامين: أولهما أنها كجريمة قد تفتقر غالباً إلى وجود "المخني عليه" كشخص طبيعي مثلما يوجد في الكثير من الجرائم الأخرى مثل القتل أو السرقة أو الاغتصاب... بل تقع جرائم الفساد في الغالب على شخص اعتباري مما يضعف أحياناً من الحافز الفردي على الملاحقة لغياب الأذى الشخصي المباشر الناشئ عن الجريمة ويلقي بالعبء كله على جهات الرقابة والتقصي. أما العامل الثاني فهو أن معظم جرائم الفساد هو مما يطلق عليه جرائم "الكتمان" حيث يصعب الكشف عن الجريمة بقدر ما تزداد فرص التستر على ارتكابها فترة طويلة لا سيما مع كون الجاني موظفاً عاماً يختار وقت ووسيلة ارتكاب الجريمة، ويستفيد من مجموعة سلطات فعلية وامتيازات قانونية تمثل في نهاية المطاف غطاء ارتكاب جريمته. ولعل هذا الوضع يفسر تصاعد ما يعرف بالرقم الأسود أو المظموس في جرائم الفساد، وهذا الرقم الأسود يمثل الفارق بين عدد جرائم الفساد التي وقعت بالفعل وعدد جرائم الفساد التي تم الكشف عنها أو الحكم بإدانة فاعلها. فالفارق بين الرقمين (الرقم الأسود أو المظموس) يزداد يوماً بعد يوم. وهي زيادة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال وضع إستراتيجية مكافحة الفساد بشتى حلقاتها الوقائية والرقابية والقضائية، وهو ما يفرض الحاجة إلى رؤية جديدة لتعزيز هذه الإستراتيجية.

٢- الصعيد الاقتصادي: تبدو ظاهرة الفساد - بلغة الأرقام - مخيفة ومقلقة إلى حد بعيد. إذ يكفي مطالعة الأرقام من قبل البنك الدولي لعوائد الفساد. وعلى حسب تقدير البنك الدولي يبلغ المجموع السنوي لعوائد الفساد في الاقتصاد الدولي نحو أربع مائة مليار دولار، وذلك بدون احتساب أموال التنمية التي يتم التصرف فيها وأشكال الفساد الصغيرة الشائعة خصوصاً في البلدان النامية. مما يؤكد زيادة الحجم المالي لعوائد الفساد عن هذا الرقم بكثير لا سيما إذا أخذ في الاعتبار إعادة تدوير عوائد الفساد في مشروعات اقتصادية مشروعة من خلال آليات وتقنيات غسيل الأموال. وكذلك من المؤكد أنه يصعب فصل التشخيص الاقتصادي لظاهرة الفساد بمعزل عن غياب قيمة الشفافية وما يتفرع عنها من ضرورة الاعتراف بحق الحصول على

المعلومات وتداولها ووضع الإطار القانوني اللازم لتنظيم هذا الحق بما يكفل التوفيق بين المصالح المختلفة الجديرة بالاعتبار في هذا الخصوص.

٣- الصعيد السياسي: على المستوى السياسي تبدو الظاهرة على مستوى آخر من الخطورة. فالفساد لا يمكن فصله عن تدني أو غياب قيم الديمقراطية والشفافية وال نزاهة والمساءلة. وكلها قيم مركزية لضمان قيام مجتمع مدني حديث يضمن حقوق وحرريات الإنسان. وتتجلى خطورة الفساد على الصعيد السياسي أكثر فأكثر بحكم عاملين: أولهما ما يؤدي إليه الفساد من إمكان نشوء تحالف بين الفساد والقوى السياسية والحزبية، وهو تحالف غامض وله عواقب وخيمة كما أنه يفتقر إلى المشروعية والأخلاق ويكرس نفسه لخدمة أفراد ومصالح ضيقة سياسياً أحياناً واقتصادياً أحياناً أخرى بمعزل تماماً عن هموم ومصالح المجتمع.

أما العامل السياسي الثاني فهو تمكين أفراد بصفتهم أو مجموعات بحكم موقعهم السياسي أو نفوذهم من استغلال ذلك اقتصادياً لمصالحهم الشخصية أو لدعم السرية وإخفاء المعلومات ضماناً لاستقرار النفوذ واستمراره بدلاً من الشفافية، بل والحصول لأنفسهم أو من يتوسطون لهم على مزايا واستثناءات تزيد من ثرواتهم وتعمق إحساس المجتمع بغياب العدالة مما يؤثر على توجهات المواطنين وأملهم في الإصلاح وحقهم في المساواة وتكافؤ الفرص.

٤- الصعيد الاجتماعي: تتجلى عواقب ظاهرة الفساد فيما يمكن أن تسفر عنه من حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية ضئيلة على حساب طبقة وسطى واسعة يتراجع دورها وينكمش. كما أن الوضع يزداد سوءاً بفعل ظاهرة غسل أموال الفساد، التي هي في الغالب نتيجة طبيعية وربما حتمية لظاهرة الفساد ذاتها، حيث يشكل ذلك تهديداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما يحتزن في نفس الوقت خطر تهديد أمن المجتمع واستقراره السياسي وسلامه الاجتماعي.

٥- الصعيد الثقافي: يمكن البحث عن مستوى آخر هام لتشخيص ظاهرة الفساد ليس فقط على صعيد نشأة الظاهرة أو مداها، بل أيضاً على صعيد تواضع سياسة مكافحتها. فالفساد يفضح بيروقراطية التنظيم الإداري الذي ترعرع فيه وما تتسم به هذه البيروقراطية من رذائل التسلط والتحكم والاستعلاء، والبيروقراطية تنشأ في الذهن أحياناً قبل أن تظهر في القوانين واللوائح والأنظمة. كما أن الفساد يغطي رقعة القصور الثقافي الذي لم يفلت منه الموظف العمومي ولا المواطن صاحب الخدمة على حد سواء. وهو قصور ثقافي لم يستوعب بالقدر الكافي حتى اليوم فكرة أن الدولة "ملتزمة" بأن يحصل الفرد من خلال مرافقها العامة على

خدماته على النحو الواجب، وفي وقت معقول، ودون مقابل غير ما يدفعه الفرد من ضرائب أو رسوم، وباحترام بدون الاحتياج للوساطة أو الرشوة الصغيرة أو الكبيرة.

و التحالف المصري للشفافية ومكافحة الفساد "أمل" كيان يضم مجموعة من المثقفين والقانونيين والبرلمانيين، هدفه العمل على نشر قيم الشفافية والتزاهة ومكافحة مختلف صور الفساد بوسائل التوعية والتثقيف وإجراء الدراسات والبحوث. والتحالف ليس له أي ارتباط أو انتماء حزبي، ويعمل أعضاؤه -في إطار نشاطه- باستقلال عن أية مؤسسة رسمية أو إطار حزبي معين. ولا يعتبر التحالف جهة لتلقي البلاغات أو الشكاوى بشأن الفساد، كما أنه ليس من أهدافه التدخل في قضايا الفساد والتي قد تكون قيد التحقيق أو المحاكمة. هذا ويمارس التحالف نشاطه تحت مظلة منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية.

و يستمد التحالف مرجعيته من إطارات ثلاثة: قانونية، وسياسية، وفكرية. ويتمثل إطار مرجعيته القانونية من نصوص الدستور المصري التي تكرس حقوق المساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون، وكذلك من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي صادقت عليها مصر وأصبحت بذلك جزءاً من النظام القانوني المصري. ويتعلق إطار المرجعية السياسية للتحالف على اعتبار أن مكافحة الفساد ضلع هام في مشروع الإصلاح السياسي سواءً في بعده الخاص بتعزيز قيم الشفافية والتزاهة والمساءلة أو في بعده المتعلق. باعتبار مكافحة الفساد ضماناً هامة لنجاح ودفع كل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة خلال مرحلة التحول التي يعيشها المجتمع المصري. وتجد هذه المرجعية سندها سواءً في البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، أو في برامج كافة الأحزاب المصرية الأخرى التي اتفقت جميعها على اعتبار أن مكافحة الفساد أولوية هامة جديرة بمحشد كل جهود الدولة والمجتمع من أجلها.

أما المرجعية الفكرية للتحالف تتمثل في وثيقة الإصلاح العربي الصادرة عن مكتبة الإسكندرية في عام ٢٠٠٤، والوثيقة المنشئة لبرلمانيين عرب ضد الفساد وهي المؤسسة الإقليمية التي تكونت عام ٢٠٠٤ أيضاً بين عدد من البرلمانيين من كافة الدول العربية.

و يعمل التحالف على تحقيق عدد من الأهداف تشتمل على ما يلي:

١- العمل على خلق ثقافة مكافحة الفساد في المجتمع من خلال وسائل التوعية والتثقيف وإجراء الأبحاث والدراسات عن مختلف ظواهر الفساد.

٢- العمل على دفع وتعزيز قيم الشفافية والتزاهة وسيادة القانون.

- ٣- دراسة التشريعات واللوائح الحالية بهدف تطويرها وتحديثها من أجل أن تصبح أكثر فاعلية في مكافحة الفساد وظواهره المراوغة المستحدثة.
- ٤- العمل على محاكاة النماذج الناجحة لمكافحة الفساد في البلدان الأخرى واستعارة التجارب المقارنة التي تبدو أكثر ملائمة واستجابة لحاجات وظروف المجتمع المصري.
- ٥- البحث عن ملامح وعناصر إستراتيجية متكاملة للوقاية من الفساد.
- ٦- بحث وتسييل الضوء على مسببات ودوافع الفساد، سواءً داخل القطاع العام أو القطاع الخاص مثل البيروقراطية، وتداخل وازدواجية الاختصاصات، وقضية الأجور...إلخ.

هذا وستركز محاور العمل في التحالف على عدد من الموضوعات يمكن أن تنقسم إلى ما يلي:

أ- العمل على إرساء ثقافة حرية الحصول على المعلومات وتداولها والسعي لاستصدار قانون ينظم مختلف جوانب هذه المسألة.

- ب- السعي لتحقيق المواءمة بين التشريع المصري واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ج- اختيار أحد القطاعات أو المجالات للبدء وانطلاق العمل منها، مع العلم أن التحالف سوف يتناول في عمله التركيز على مختلف القطاعات التي تظهر فيها أي معالم للفساد.
- د- إصدار تقرير سنوي عن التحالف، يصدر تحت عنوان معين ويعالج كل عام قضية من القضايا المرتبطة بالشفافية ومكافحة الفساد.
- هـ- إنشاء موقع إلكتروني للتحالف لنشر كل الأخبار والبحوث والأنشطة التي يقوم من أجلها التحالف.

و- تنظيم ندوات وورش عمل يدعو فيها التحالف إلى مناقشة موضوع من الموضوعات التي يتم الاتفاق عليها والمتعلقة بأهداف التحالف لمكافحة الفساد، على أن يدعى للاشتراك بها المسئولون، والمفكرون، والقانونيون، بالإضافة إلى أعضاء التحالف وغيرهم من المعنيين بقضية الشفافية ومحاربة الفساد في مصر وغيرها من الدول الأخرى.

و يشمل برنامج الورشة السابق الإشارة إليها مناقشة الموضوعات التالية:

انخفاض مستوى الرعاية الصحية بسبب غياب الرقابة.

الفساد والهدر في الإنفاق العام في قطاع الصحة.

الفساد في نظام هيئة التأمين الصحي.

الآثار الصحية المترتبة على التطعيمات والأمصال الفاسدة.